

بالواو بدل الباء وقوله وجب عليه اعدائها القرارة اي تلك الكلمة وما بعدها
قبل الرفع فان ركب قبل اعدائها صلواته ان كانا معا ما والما والما
ركعتي ويجب ترتيبها فلو لم يربها بان قدم كلمة على اخرى وجب استيفاء
القرارة ليعلم بانها منصوبة الثانية التي بعدها المول واستمر بها بالجرها اعتد بها
ان لم يقصد بالواو التكميل ولم يقبل الفصل بينه وبين النصف المخبر الذي قرارة
ثانيا وبما ان قصد بالواو التكميل او حال الفصل بينه وبين النصف الآخر
بان يقرا بالتصوير والترتيب وقوله ايها اي وكلتا وقوله على نظمه المرفوع
اي على صورتها المعروفة ويجب ايضا ان يكتب ترتيبها حوالاها اي مناجتها
وقوله بان يصل الخ تصور الجملة ولو كرر ايها وكلمة من الفاعلة فان انصب
ما بعدها لم يضر ولا اضر وقوله من غير فصل اي حرفا تأكيد للوصل الانصب
المتصل في العمى فان ذلك يستغنى عن الكسرة الطويل عرفا فيقطعها
ان كان بلا عذر وكذا الكسرة قصير فصلة قطع القرارة فان سكنت طويلا بعد
من جعل او هو لم يضر وشبهه ما لو نجا اية سكنت ليدركها فان لا يضر وكذا الكسرة
قصيرا ولم يقصد به فعله القرارة فان تحلل الذكري وان قل كما لو عطف
على السكت في اثنائها الفاعلة فان تنقطع قرارة ويستأنف بين حوالاها
صوابه بين كل ايتها وايتها لان الموالاة معنى من المعاني فلا معنى للتحليل
وايض عند التحليل المذكور فلا موالاة قطعها اي حيث كان بلا عذر
امان كان بعد من جعل او هو لم يقطعها الا ان يتصل الذكري بصلة
الصلاة اي فان لا يقطعها كتابا من المأموم في اثنائها تحت القرارة امامه
اي وان لم يومن امامه بالتحليل بخلاف ما ذكرنا من القرارة فطوبى وكفنه
على امامه ان وقف بقصد القرارة ولو لم يقع بخلاف ما لو فصل الفتح فقط او
اطلق فيبطل صلواته على المعتمدين ولو وقع عليه قبل فوقف قطع قرارة فيستأنف ولا
فرق في الفتح بين السورة والفتحة وكسرة الجزة اذ اسم من امامه اية في ذلك الجزة لا
من النار اذ اسم من امامه اية فيها ذكر النوازل صلواته على النبي صلى الله عليه وسلم اذ اسم
من اية فيها اسمه او نحو ذلك ومن جعل الفاعلة اي لم يقطعها وقوله ونقده
عليه فيبطل صلواته بخلاف ما ذكرنا اجملها لكن لم ننقد على ايهود معل مثل قوله
يجب عليه قرارة وقوله المحفوظ عطف على الفاعلة بخلاف الظاهر لعدم جعل مثلا
اي

اراعيا

اي او بعضه او نحوه ومثلها لم يجد اية تعليمه ولم يقدر على ما يوصله اليه قبل
خروج الوقت بما يجب صرفه الحج واحسن غيرها اي غير الفاعلة وقوله على القران
بيان للغير من غير تبعض وجب عليه ايات اي بعد ايات الفاعلة وقوله
عنه السبع اجزاه وان حال له اية العدد واستحق ان يفرض الله منه اية ثمانية
لتكون بدلا عن السورة من الفاعلة او منقرت اي وان لم تقبل الفاعلة فمفوضا
على المعتمدين وان كان يقطع غير صلواته في قولنا ما نحن به المقررة اي لا تقيد
معنى منظوما اذ لم يجرى غيرها اما اذا حصر غيرها فلا وجه لاجزائها لو قد
علمت ان المعتمدين اجزواها مطلقا فان يخرج عن القران ايهان لم يقطعها
يجد معلما ولا مصفا او نحوه اتي بذكر اية بسبب انما من غير مكان الذي
لله ولله الحمد والبر والاعمال ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله
وما لم يشا لم يكن ثم بكرر ذلك او يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاعلة ولا فعله وان ذلك لا يقيد
عنه والدعاء بالذكري يجب نفيهم ما يتعلق بالقرارة ولو قيل المراد منه المرفوع
في وجهه حنا على ما ينقل بالذكري المرفوع في دنيا بدل عنها كذا يجب ان يقصد
البدلية بل الشراذم لا يقصد غيرها حتى لو استغنى عن نفسه بقصد تخصيصه شيئا
فقط لم يجره خلافا للحج بحيث لا ينقص عن حروفها اياها كون البديل متلها
منقص مجموعها عن مجموع الفاعلة سواء كان البديل قرانا او ذكرا ودعا ولا يشترط
سواة الايات ولا انواع الذكر والدعاء والحرف المشدود من البديل لحرف المشدود
الفاعل والحرفان منه لحرف المشدود منها بالتحكم وحروف الفاعلة متلها وحروف
بايات ابن مالك وغيره وحروف المشدود وان بعض المعتمدين في الركنه لا يملك
بايات الا وفي الثانية ملك جدها لا يربط نظيرها وليها الثانية ولو عرف
كذلك والواو الحق انها هامة وثمانية وثلاثون بايات الفاعلة الاصل قاله ابي
ما قالوه عدد اثنا عشر حروف فاجمعه على الفاعلة الموضوعة والواو الصائبة
لكونها ملغوظ بها وان كانت تحذف رسما فاذا زيدت هذه البسطة على ما في المائدة
والثمانية والثلاثين كانت البسطة مائة وستة وخمسين بايات الفاعلة خمسة وستين
جدها ووجه ما قاله من اسقاط الالف الا رسمه على كونهها منعا للحروف المشدود
وليس بحروف حقيقة فاسقاط الالف في الموضعين واللف الصائبة تكون باجمدة
رسما وان كانت ملغوظ بها فان لم يجر في اولها ولا ذكرا في اولها فاقبل فيها